

٤٠٠ ألف سعودي ينفقون "مليونياً" دقيقة لرسم آفاق "المستقبل"

وسط ماراثون للأرقام الصعبة في المجتمع وبمشاركة القطاع الخاص

استبيان

جدة: علي مطير

أنفق ٤٠٠ ألف مواطن في السعودية، ما يقارب "مليونياً" دقيقة من أوقاتهم، أي نحو ٣ أعوام و ٨٠ يوماً، بواقع ٥ دقائق هي الوقت الذي احتاجه كل فرد في الإجابة على ٤٠ سؤالاً في أكبر استبيان "يدوي" و"إلكتروني"، شامل للقضايا الاجتماعية والتنمية في البلاد، تحت إشراف فريق سعودي متخصص. وجاء الاستبيان الذي انتهى العمل منه أول من أمس، وأشرفت على تنفيذه لمدة ٣ أشهر مضت جهات أهلية غير ربحية، ليشكل سجلاً إحصائياً لرأي السكان في السعودية حول دور عدة مؤسسات حكومية وأهلية، في مختلف القضايا التي تشكل أولويات في حياة الناس، من بينها الرفاه الاجتماعي، والتعليم، والبطالة، ومكافحة الفقر. وبحسب المعيار الزمني الذي اعتمده الاستبيان يمكن القياس عليه بأنه في كل ٦٠ دقيقة، يتقاسمها ١٢ مصوّتاً، بمعدل ٥ دقائق للإجابة عن أسئلة الاستبيان، فإن هناك ٣ حالات أسرية تنتهي بالطلاق بحسب مؤشرات وزارة العدل السعودية لعام ٢٠٠٧. كما أن هناك نحو ١٥ عقد نكاح جديداً تعقد في نفس الساعة الزمنية، وما يتطلبه من احتياجات مستقبلية كتوفير منزل جديد، ورعاية صحية، وتأمين اجتماعي. وبالمقارنة مع إحصائيات رسمية لجهاز المرور في السعودية العام الماضي، نجد أنه وفي الوقت الذي يجب فيه الأشخاص عن أسئلة المبادرة، تحدث حالة وفاة واحدة، و٤ إصابات، و ٥٠ حادثاً مرورياً، في عموم البلاد. وهو ما يكلف الاقتصاد السعودي، خسائر جسيمة بالنظر لحجم التكاليف التي ترتب عن كل حادثة، وحجم الخسائر البشرية في تلك الحوادث. وفيما يدور بين وسائل الإعلام المحلية، وجهات حكومية معنية

بمعالجة ملف الفقر، وهو الملف الذي شكل حجر الزاوية في انطلاقة المبادرة الوطنية للتكافل قبل عدة أشهر، فإن رقم المليونيين فقير، ظل محل شد وجذب لاختلاف معايير الحساب، وإن كانت المؤشرات الأولية لدى فرز إجابات المصوتين تظهر بشكل واضح حجم المشكلة. وتبدو مفارقة مهمة، أن التقديرات الرسمية لأعداد العاطلين عن العمل في السعودية، يتجاوز سقف الـ ٤٠٠ ألف عاطل ببضعة آلاف، فيما يتجاوز السقف نفسه عدد المصوتين في استبيان المبادرة الوطنية للتكافل الاجتماعي، أي إن مقابل كل

أعداد العاطلين عن العمل يتجاوز سقف الـ ٤٠٠ ألف عاطل

"مصوّت" هناك "عاطل" عن العمل في مكان ما من الرقعة الجغرافية للسعودية. وقالت الأميرة نورة بنت عبدالله بن محمد آل سعود رئيس مجلس إدارة شركة (ديرتي) العالية، وهي شركة غير ربحية، بادرت بدعم المبادرة الوطنية للتكافل الاجتماعي إن المرحلة الحالية لعمل فريق المبادرة تتمثل في فرز الإجابات المستخلصة من الاستبيانات الموزعة. وأضافت الأميرة نورة في بيان صحفي صدر أمس أن "المرحلة المقبلة ستشهد تطوراً في طريقة وآلية عمل المبادرة بغرض تفعيل مبادئ التكافل وتعزيز القيم

الاجتماعية التي تضمنتها الأفكار السابقة للمبادرة والقائمة على فتح آفاق جديدة للعمل الاجتماعي بين الأفراد داخل المجتمع وفي عدة مجالات تلمس الثقافة والمعرفة والرياضة والمهنة ومجالات أخرى من أجل الوصول إلى سقف عالٍ من سد الاحتياج الاجتماعي". وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة في فريق المبادرة الوطنية للتكافل الاجتماعي، أن استبيانات المشاركين، تضمنت انتقادات لأداء بعض الجهات المسؤولة عن معالجة ملفات حيوية في البلاد، وأن تحضيرات نهائية لجمع نتائج الاستبيانات، هي في مراحلها الأخيرة، تمهيداً لرفعها

لصناع القرار في السعودية، كمرجعية يمكن العمل عليها وفق احتياجات الخطط التنموية. ويشدد ناشطون في مجال المسؤولية الاجتماعية، أن الاستثمار في المعرفة، هو في سقف الأولويات التي يجب على القطاعات الأهلية العمل عليها، لتخفيف العبء عن القطاع الحكومي، وبناء ثقافة اجتماعية مسؤولة. وتنفق الشركات في بعض الدول الصناعية كالسويد على سبيل المثال، ما يقارب ٧٪ من أرباحها السنوية على مشاريع الاستثمار في المعرفة ودعم الدراسات والأبحاث العلمية، فيما لا توجد

(أرشيف الوطن)

أرقام تذكر حول مساهمة القطاع الخاص في هذه المجالات. وبحث الاستبيان الذي وقع في خمس صفحات عن إجابات متعلقة بدور مجلس الشورى والجامعات السعودية التعليمية في محاصرة وتنشيط مشاريع التكافل الاجتماعي، وحول قدرة المساجد والجمعيات الخيرية على تفعيل دورها في خدمة المجتمع، والتوعية بأهمية التكافل في المجتمع وكذلك عن أهم الفئات المستحقة لمشاريع التكافل الاجتماعي محلياً، وكذلك التعرف على مستوى الأجور والمعرفة البشرية، والعلاقات الأسرية، والمسؤولية الاجتماعية.